

التكامل وتطوير المنتج الوقفي من خلال صناعة المالية الإسلامية

عبد الباري مشعل

الشريك المدير لشركة رقابة للاستشارات المالية
الإسلامية-الولايات المتحدة الأمريكية

الملخص:

يرتكز الاقتصاد والتمويل الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية، على خلاف نظيراتها الربوية التي تركز على الأنظمة والقوانين الوضعية فقط. ومن المعلوم أن الصناعة المالية الإسلامية تتكون من قطاعين، القطاع الربحي والذي يتكون من المصارف، وأسواق رأس المال، وشركات التكافل، والقطاع الخيري الذي يتكون من مؤسسات الأوقاف، والزكاة، والصدقات. لعبت مؤسسات الزكاة، والأوقاف في الماضي أدواراً مهمة في التخفيف من حدة الفقر في المجتمعات الإسلامية. بينما لم تتمكن تلك المؤسسات من أداء الدور المطلوب منها في العصر الحالي، بسبب وجود نقص في الكوادر البشرية من ذوي الخبرة في تلك المجالات، بالإضافة إلى قلة السيولة. كما لم يحقق القطاع الربحي أهم مقاصد الشريعة، العامة وهو تحسين حياة الشعوب الإسلامية وتحقيق الرخاء لهم. وبناء عليه؛ فقد كان التكامل والاندماج بين القطاع الربحي والقطاع الخيري أفضل طريقة لإنجاح القطاعين معاً، حيث سيكسب القطاع الخيري الخبرة المطلوبة والسيولة من القطاع الربحي، بينما سيكسب القطاع الربحي تحقيق المقصد الشرعي الأهم الكامن في دعم التنمية المجتمعية وتوفير الرخاء للمجتمع. وبالرغم من أهمية تحقيق مستويات معينة من المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، إلا أنه استناداً إلى الورقة المقدمة، وجدنا أن البنوك الإسلامية فشلت في تحقيق هذه المستويات المطلوبة. ومن ناحية أخرى، وجدنا أن القطاع الخيري الإسلامي في حاجة إلى المزيد من التحسينات من ناحية الأمور الإدارية، ومسألة إدارة السيولة. وبناء عليه، يمكن القول إن منتج الوقف المنقول وغير المنقول يمكن أن يلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والارتقاء الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية عبر عملية التكامل والاندماج بين القطاعين الخيري والربحي. بالإضافة إلى ما سبق، يمكن للوقف النقدي على وجه

الخصوص أن يلعب دوراً مهماً في تطوير نموذج جديد للوساطة المالية والمصرفية التي يمكن استخدامها لتحل محل النظام المالي القائم على الفائدة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخيري، التكافل، الأوقاف، الزكاة، المسؤولية الاجتماعية

ABSTRACT

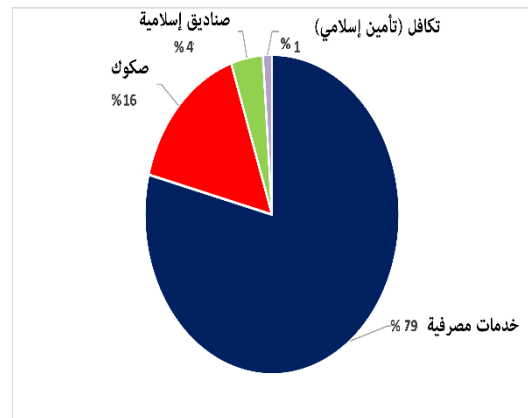
Islamic economics and finance derive from immutable principles rooted in the rulings of the Shariah legal code. And it is well known that Islamic finance industry consists of two parts, profit-based sector which consists of banking, capital market, and takaful. And charity-based sector which consists of Waqf, Zakat, and Sadaqah. In the past, Zakat and Awqaf institutions have played significant roles towards mitigating poverty in Islamic societies. Meanwhile, in the current era of Islamic finance industry, Zakat and Awqaf institutions doesn't perform well since there is a lack of expertise, professional management, and liquidity issue. In addition, profit-based sector also didn't achieve the most important shariah goal which is to improve the life of Muslims nations and achieve prosperity for them. However, since Islamic finance industry consists of two sectors, and both sectors have its weaknesses, thus, the integration between both sectors will lead to more success, especially when it comes to Waqf since there are huge number of unutilized waqf. Thus, through integration between waqf and Islamic financial institutions, we might see the light of success in Muslims nations. Although it is very important for Islamic banks to achieves certain levels of charitable and social responsibility, but based on our paper, we found that Islamic banks fail to achieves these required levels. While on the other hand, we found that the Islamic charitable sector needs lots of improvements and enhancements in terms of management, structures and lack of liquidity. Based on this, we safely contend that waqf, either immovable or movable, can play an important role in economic development and social uplift of Muslim societies by the integration between the profitable and charitable sectors. In addition, cash-waqf, in particular, can be used to develop a new model of banking and financial intermediary that can in due time be used to replace the current interest based financial system.

Keywords: Charity-based sector, Takaful, Waqf, Zakat, Social responsibility

المقدمة

أولاً: نظرة عامة حول الصناعة المالية الإسلامية¹

يرتكز الاقتصاد والتمويل الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية، على خلاف نظيراتها الربوية التي تركز على الأنظمة والقوانين الوضعية فقط. يعدّ الفقه الإسلامي العمود الفقري للصيرفة الإسلامية على اعتبار أنّه قد تناول جانب المعاملات فضلاً عن جانب العبادات.² إنّ من الأمور الواجبة على كل مسلم هو السعي والنشاط في الأرض من أجل كسب لقمة العيش بالحلال، وتنشيط العجلة الاقتصادية وزيادة الانتاجية، ولكن من المعلوم أن الإسلام قد حرّم بعض الممارسات كالربا، والقمار، والتلاعب في الأسواق بالإضافة إلى تحريم بعض المنتجات كالخمر والتبغ ومنتجات الخنازير. إنّ المالية الإسلامية تركز على مبدئين رئيسيين، وهما: مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، ومبدأ حظر الفائدة الربوية. حيث إنّ المتتبع للمالية الإسلامية يرى بأنّ المصارف الإسلامية أصبحت حقيقة واقعية في معظم البلدان الغربية والإسلامية، كما امتد نشاطها إلى معظم أنحاء العالم لأكثر من 60 بلداً حول العالم، أي ما يقارب ثلث دول العالم، ومما يؤكد أهمية تعاملات المصارف الإسلامية على مستوى العالم، ارتفاع عدد المؤسسات المالية الإسلامية واتساع انتشارها الجغرافي. فقد بلغ عددها أكثر من 2000 مؤسسة، من ضمنها مصارف إسلامية، ونوافذ للخدمات البنكية الإسلامية في البنوك التقليدية، وشركات التكافل، ومؤسسات مالية إسلامية أخرى، مثل شركات التمويل والاستثمار، ومما يعزز مكانة التمويل الإسلامي على مستوى العالم، تنامي حجم أصول واستثمارات المصارف الإسلامية، والتي بلغت 2,4 ترليون دولار سنة 2015 وتجاوزت هذا الرقم في سنة 2016، ومن المتوقع أن يصل حجم هذه الأصول المالية إلى 3.4 ترليون دولار في نهاية العام 2018، وهو ما يمثل 1,5% من إجمالي الأصول المالية العالمية، بمعدلات نمو تتراوح بين 15 و20% سنوياً.³ وأخيراً، فمن المعروف أن المالية الإسلامية تتكون من قطاعين، القطاع الربحي والذي يتكون من المصارف، وأسواق



¹ أصل هذا البحث باللغة الإنكليزية، وقدم إلى المؤتمر العالمي للشريعة الإسلامية 2018. وقد تمت ترجمته وتنقيحه لغرض المشاركة به في المؤتمر الدولي للمالية الريادية – المالية الإسلامية والتوجهات الراهنة. المنعقد بتاريخ 6-7 ديسمبر 2018 في مدينة أكادير – المغرب.

² Hussain, M. Shahmoradi, S. & and Turk, R. An Overview of Islamic Finance

³ Reuters, Islamic Finance Development

رأس المال، وشركات التكافل، والقطاع الخيري والذي يتكون من مؤسسات الأوقاف، والزكاة، والصدقات.

● القطاع الربحي للمالية الإسلامية

إنّ القطاع الربحي للمالية الإسلامية مشابه لنظيره في المالية التقليدية في بعض جوانبه، كالعناصر المكونة له؛ لذا ينقسم هذا القطاع إلى مصارف، وأسواق رأس المال بما في ذلك أسواق الصكوك، ومؤسسات التكافل. ويمثل هذا الرسم البياني نسبة قطاعات المالية الإسلامية.

1- المصارف الإسلامية

تُهيمن المصارف الإسلامية على الصناعة المالية الإسلامية، على الرغم من استمرار نمو سوق الصكوك وغيرها من الأسواق الإسلامية الأخرى. تمثل أصول المصارف الإسلامية نحو 76% من إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية، بينما تمثل القطاعات الأخرى ما يقرب من 24%. وفي نهاية عام 2013، كان هناك حوالي 410 مؤسسة مصرفية إسلامية في جميع أنحاء العالم، ومع انتشار واضح للخدمات المصرفية الإسلامية في أفريقيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، مثل التي تعمل في الدنمارك، وفرنسا، ولوكسمبورغ، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة. كما تقوم بعض البنوك الأوروبية والأمريكية الكبيرة مثل (Citibank و HSBC) على تشغيل نوافذ مصرفية إسلامية للاستفادة من التطور السريع الحاصل في هذا القطاع.⁴ إنّ معدل نمو القطاع المصرفي الإسلامي بلغ حوالي 17% في الفترة الممتدة من عام 2009 وحتى عام 2013، وذلك على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي حصلت في عام 2008. ووفقاً لرويتزر، فقد بلغت أصول البنوك الإسلامية 2.7 تريليون دولار، في حين كان من المتوقع أن يصل إجمالي هذه الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى 3.5 تريليون دولار بحلول عام 2021. وفي دراسة أجريت عام 2013 على البنوك المركزية من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)، أفادت بأنّ الأصول المصرفية الإسلامية تشكل 10% أو أكثر من الأصول المصرفية الإجمالية. ووفقاً للدراسة فإنّ المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية مستقلة تمثل حوالي 70%، في حين أنّ 30% المتبقية هي عبارة عن بنوك ربوية تقدم خدمات مصرفية إسلامية من خلال "النوافذ".⁵

⁴ Hussain, M. Shahmoradi, S. & and Turk, R. An Overview of Islamic Finance

⁵ IFSB, Islamic Financial Services Industry Stability

2- سوق رأس المال الإسلامي

كانت بدايات التمويل الإسلامي عن طريق الشركات الادخارية والاستثمارية الصغيرة، على سبيل المثال بنك ميت غمر (1961) في مصر الذي بدأ كمؤسسة استثمارية. ووفقاً لتقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، فإن أسواق رأس المال الإسلامية شهدت تطوراً إيجابياً خلال عام 2017 في جميع جوانبها، فسوق الصكوك نما بشكل كبير بحكم إصدارات الصكوك السيادية، كما يتوقع أن تنخفض حصة القطاع المصرفي الإسلامي في المالية الإسلامية من 73٪ إلى 64٪ بحلول عام 2022، مما يعني أنّ الأسواق الأخرى ستلعب دوراً أكبر.

3- التكافل (التأمين الإسلامي)

يقصد بالتكافل أو التأمين الإسلامي: جمع الموارد المالية واستثمارها مع مراعاة قواعد وأنظمة الشريعة الإسلامية، وقد مر التكافل في أشكال مختلفة منذ عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وكانت الغاية منه دائماً مساعدة المحتاجين. وقد تأسست أول شركة تكافل في عام 1979 وهي شركة التأمين الإسلامية في السودان، واليوم يوجد هناك أكثر من 28 شركة تكافل مسجلة في جميع أنحاء العالم. حيث تعتبر صناعة التكافل في الشرق الأوسط متخلفة مقارنة بالأسواق الأخرى مثل ماليزيا، لذا فقد نمت الشركات الأكثر نجاحاً في الشرق الأوسط بنسبة 10 ٪ سنوياً، في حين بلغ معدل النمو في ماليزيا 60٪.

● القطاع الخيري في صناعة المالية الإسلامية

يبحث الإسلام على الممارسات الاجتماعية الاقتصادية، والأعمال الخيرية التي تعود بالنفع على المجتمع بشكل عام. ومما لا شك فيه أنّ الإسلام جعل الصدقة عنصراً أساسياً في الإيمان. وتنقسم الصدقة إلى صدقة اختيارية كالصدقة العامة، وصدقة إجبارية كالزكاة. وتساعد جميعها في تنمية المجتمع المسلم، وخلق نوع من التوازن بين أطيافه من الأغنياء والفقراء. وكما ذكرنا بأنّ القطاع الخيري يتكون من مؤسسات الأوقاف، والزكاة، والصدقات.

1- الوقف

يعد الوقف الإسلامي من الأمور المهمة التي تطرق لها الإسلام، والوقف لغوياً يعني الحبس والمنع، واصطلاحاً يعني تحبيس الأصل، وتسييل المنفعة في أوجه البر تقرباً من الله تعالى، وللوقف مجالات متعدّدة كالعقارات والمزارع وغيرها من الأوقاف الثابتة، وقد يكون متنقلاً كالأسلحة والآلات. يعتبر الوقف عملاً فضيلاً يُنظر إليه على أنه

عماد الحياة الدينية والاجتماعية والثقافية والعلمية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الإسلامي. تجلت نجاحات الوقف في جانبها الاقتصادي في عهد الإمبراطورية العثمانية، حيث كانت الأوقاف متطورةً للغاية، ولعبت دوراً مهماً في النظام الاجتماعي والاقتصادي للإمبراطورية. ومن خلال الوقف، تمكنت الإمبراطورية من جمع إيرادات ومدخرات كبيرة وحققت فوائض في الميزانية. وتاريخياً، أنتج نظام الوقف عائدات لدعم التعليم والرعاية الاجتماعية وحتى المستشفيات في كل من تركيا ومصر. ومن منظور اقتصادي، يمكن اعتبار الوقف كنوع من آليات الادخار والاستثمار حيث يتم تشغيل الأموال واستثمارها عوضاً عن استهلاكها، ويتم الاستثمار في أصول ومشاريع مختلفة من أجل تحصيل عائد منها. ويمكن استخدام العائدات لتحقيق أهداف اجتماعية مثل بناء المستشفيات ودور الأيتام والجامعات وغيرها.⁶

2- الزكاة

تعد الزكاة من أهم أركان الإسلام بعد الصلاة، حيث عرّف العلماء الزكاة بأنها حصّة مُقدّرة من المال فرضها الله عز وجل للمستحقين الذين سماهم في كتابه العزيز؛ فأخرج جزء من المال الزائد عن حاجة المسلم لمستحقّيه من الفقراء والمساكين وغيرهم يطهّره ويُتمّيه ويبارك فيه -بإذنه تعالى- ويحفظه من الزوال. تعد مؤسسات الزكاة في النظام المالي الإسلامي مكوناً أساسياً؛ نظراً لدوره الفعال في المجتمع، فهي جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي الاقتصادي الإسلامي، ويتمثل دور الدولة في جمع الزكاة من الأفراد والشركات بما فيها البنوك؛ من أجل صرفها على أصنافها المعلومة والمذكورة في القرآن الكريم.⁷

3- الصدقة

تعد الصدقة من الأمور التي حث عليها الإسلام، وتختلف أشكالها حيث تقسم إلى قسمين، هما: الصدقات بالمال ممن كان ميسور الحال ويستطيع التصدق من ماله، وقد تكون الصدقة معنوية، كالإبتسامة وهذا من كرم الله -تعالى- على عباده بأن جعل الصدقات متاحة لكل الناس، فلا يعجز أحد عن التقرب إليه -تعالى- بأي شكل من أشكال الصدقة. إن النتيجة هي خلق روح التعاون بين أفراد المجتمع حيث يصبح في مقدور القاصي والداني التصدق من أجل بناء مجتمع متماسك قائم على التعاون بين أفراد.⁸

⁶ Finance, M. W. I. Waqf: Realising the Social Role of Islamic Finance

⁷ Hitay, S. & Salman, S, Integrating Zakat, Waqf And Sadaqah

● العلاقة بين القطاع الربحي والقطاع الخيري

لعبت مؤسسات الزكاة، والأوقاف في الماضي أدواراً مهمة في التخفيف من حدة الفقر في المجتمعات الإسلامية. بينما لم تتمكن تلك المؤسسات من أداء الدور المطلوب منها في العصر الحالي، بسبب وجود نقص في الكوادر البشرية من ذوي الخبرة في تلك المجالات، فضلاً عن قلة السيولة. كما لم يحقق القطاع الربحي أهم مقاصد الشريعة، وهو تحسين حياة الشعوب الإسلامية وتحقيق الرخاء لهم؛ لذا كان التكامل والاندماج بين القطاع الربحي والقطاع الخيري أفضل طريقة في نجاح القطاعين معاً، حيث سيكسب القطاع الخيري الخبرة المطلوبة والسيولة من القطاع الربحي، بينما سيكسب القطاع الربحي تحقيق المقصد الشرعي الأهم الكامن في دعم التنمية المجتمعية وتوفير الرخاء للمجتمع.

ثانياً: ضعف التكامل بين القطاع الربحي والقطاع الخيري في صناعة المالية الإسلامية

استناداً إلى (تقرير التمويل الإسلامي العالمي لعام 2015)، فإنّ الإسلام يؤيد الممارسات الاجتماعية - الاقتصادية والممارسات التي تساهم في رفاهية الشعوب، من خلال دعم وتعزيز الأعمال الخيرية. إنّ هذه الأعمال التجارية الاجتماعية عبارة عن أنشطة تجارية خالية من الربا، وقائمة على مبدأ الربح والخسارة (PLS)، والتي ستحافظ على المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) ومبدأ الأخوة بين أفراد المجتمع. إنّ هذا النوع من الأعمال التجارية سيؤدي إلى التخفيف من المشاكل الاجتماعية والحد من الفقر، فضلاً عن تحقيق الغاية الأهم المتمثلة في نيل رضا الله سبحانه وتعالى.

إنّ الشريعة الإسلامية حرمت المعاملات القائمة على الربا، والمعاملات التي تهدف إلى تعظيم الأرباح فقط. وعلى الرغم من أن الإسلام شجع القيام بالأعمال الاجتماعية المتوافقة مع مبادئ الشريعة من أجل تحصيل الأرباح للقضاء على المشاكل الاجتماعية بما في ذلك الفقر، إلا أن هذه الأعمال ملزمة بتجنب الربا في معاملاتها، والحفاظ على حقوق المنافسين والمستهلكين، وضمان مسؤولية الشركات الاجتماعية. إن الفرق بين الأعمال الاجتماعية في النظام الرأسمالي، والأعمال الاجتماعية في النظام الإسلامي يكمن في أن الأعمال الاجتماعية في النظام الإسلامي يجب أن تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في نشاطها التجاري، كتقاسم المخاطر والعائدات وغيرها.

وبالرغم من أهمية تحقيق مستويات معينة من المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، إلا أنه استناداً إلى الواقع، نجد أن البنوك الإسلامية لم تنجح في تحقيق هذه المستويات المطلوبة. ومن ناحية أخرى، نجد أن القطاع الخيري الإسلامي في حاجة إلى المزيد من التحسينات في الأمور الإدارية بما في ذلك إدارة السيولة.

ثالثاً: الحلقة المفقودة (الوقف النقدي)

عرّف علي بن عبد السلام التسولي في كتابه تحفة الأحكام معنى الوقف النقدي وفق المذهب المالكي بأنّه: عملية توزيع النقود كوقف بغرض إقراضها للذين تم تعيينهم كمستفيدين دون فائدة. (التسولي - 1998 - الاصدار الثاني - صفحة 369). وأمّا ظفر بن الحزيل وهو من أشهر علماء الحنفية فقد عرّف الوقف بأنّه "عملية توجيه الأموال النقدية للأوقاف والاستثمارات على أن تُستخدم الأرباح للأعمال الخيرية المنصوص عليها في الوقف"، (ابن نجيم - الاصدار الخامس - صفحة 219). وفي نفس السياق، عرّف Cizacka الأموال النقدية للوقف بأنّها: "هبة خيرية أنشئت برأس مال نقدي".

بناءً على تقرير التمويل الإسلامي العالمي عام 2015 -وكما ذكرنا سابقاً- هناك حاجة ملحة لتنقيح القانون الحالي لإدارة الوقف في جميع البلدان الإسلامية تقريباً؛ لتشجيع المزيد من المؤسسين على إنشاء الأوقاف، وخاصةً الوقف النقدي. كما يمكن للوقف النقدي لعب دورين على الأقل هما؛ إعادة تنشيط ممتلكات الأوقاف القديمة، وتمويل مشاريع اجتماعية اقتصادية أخرى في المجتمعات الإسلامية. إنّ الوقف النقدي هو نوع خاص من الوقف يختلف عن الوقف العقاري العادي من حيث أنّ رأس ماله الأصلي يتكون من نقد بحت سواء أكان بأكمله أمجزء منه. وعلى الرغم من وجودها كمؤسسة في التاريخ الإسلامي منذ القرن الخامس عشر، إلا أنّه قد تم تطويرها كمنتج مصرفي في الآونة الأخيرة. حيث يقدم البنك الإسلامي الاجتماعي في بنغلاديش وديعة وقفية نقدية لعدة سنوات. وأمّا البنوك الأخرى فتقدم الودائع بناءً على الوقف النقدي ومن أهم هذه البنوك، البنك الإسلامي في بنغلاديش، وبنك أكسيم، والبنك الآسيوي، وبنك شيخ جلال الإسلامي، وبنك العرفة الإسلامي، وبنك برايم (جميعهم في بنغلاديش) بالإضافة إلى البنك الإسلامي في ماليزيا.

وهذا تطور إيجابي للغاية، لأنّ برامج الإيداع هذه ستجعل من مؤسسات الوقف النقدي غير مركزية على الرغم من وجود نظام مالي محكم التنظيم. بالإضافة إلى ذلك، يسمح هذا بتقديم الوقف النقدي كمنتج تجزئة في البنوك الإسلامية يمكن استخدامه بجمع مبالغ صغيرة من التبرعات والأعمال الخيرية من عدد كبير من الناس (تقرير التمويل الإسلامي العالمي 2015).

بغض النظر عن ماسبق، فإنّ المنفعة الرئيسة من الوقف النقدي في البنوك الإسلامية هي جمع مبالغ صغيرة من المال من قبل عدد كبير من الناس. خاصةً في البلاد ذات الجماعات السكانية الكثيفة. كما أنّه يمكن وضع التبرعات الصغيرة في بنية الوقف النقدي للاستثمار على أساس المدى الطويل. ويمكن تحويل هذه الاستثمارات إلى مشاريع بنية تحتية كبيرة مثل سكك القطارات الحديدية والمطارات والموانئ البحرية وغيرها من مشاريع البنية التحتية المشابهة. وبالنسبة، يستفاد من دخل هذه المشاريع (الاستثمارات) في إنتاج سلع وخدمات أخرى ذات صلات اجتماعية للمستفيدين المستهدفين على وجه التحديد أو لعامة الناس.

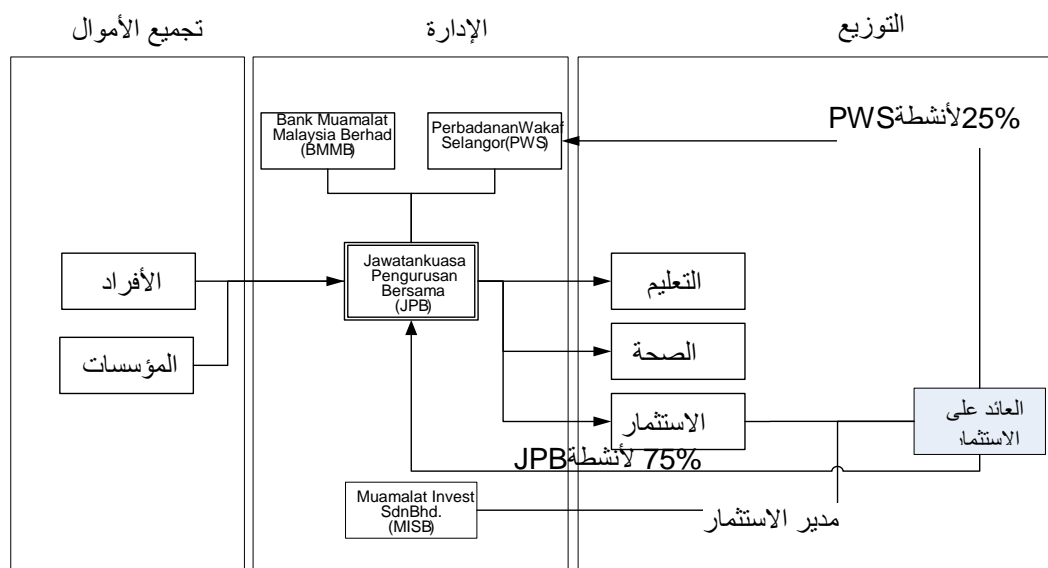
إضافة إلى ذلك، فإنّ الودائع التي تعتمد على الوقف النقدي تقدم ميزة واضحة لأنّها تسمح للجهات الرقابية برصد تدفق التبرعات، وهذا الأمر يحظى بأهمية كبيرة في العالم الذي يواجه الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى. (تقرير التمويل الإسلامي العالمي 2015).

رابعاً: تطبيقات الوقف النقدي

● وقف سيلانجور معاملات

استناداً إلى تقرير رملي وجليل⁹، يعتبر (وقف سيلانجور معاملات) أول وقف للشركات في ماليزيا، والذي يعتبر تعاون بين مؤسسة إدارة الأوقاف المملوكة للدولة ومؤسسة مالية إسلامية تدعى Perbadanan Wakaf Selangor Berhad (PWS) وبنك معاملات برهاد (BMMB). وبالتالي، فإن مثل هذا التعاون بين هؤلاء الشركاء الإستراتيجيين في تطوير الوقف من خلال إستراتيجية الأوقاف للشركات يستحق الدراسة. وقد تم إنشاء الهيكل الإداري من PWS و BMMB من خلال لجنة مشتركة لإدارة تشغيل وقف سيلانجور معاملات المعروفة بإسم (JPB) (Jawatankuasa Pengurusan Bersama) أو من خلال لجنة الإدارة المشتركة والمسؤولة عن توجيه استثمار صندوق الوقف في المشاريع الوقفية المتفق عليها لمساعدة المستفيدين المحتاجين للأغراض التعليمية والصحية وإعادة استثمار عائدات صندوق الأوقاف وغير ذلك.

⁹Ramli & Jalil, Banking Model of Corporate Waqf: An Analysis of Waqf Selangor Muamalat.



قام بنك معاملات برهاد بتجميع أموال صندوق الأوقاف من خلال الأفراد والمؤسسات. وكان الحد الأدنى لمساهمة الأفراد 10 رينجت ماليزي و 100 رينجت ماليزي لمساهمة المؤسسات، بيد أنه لم يكن هناك حد أقصى للمساهمة. هدف صندوق الأوقاف إلى جمع مبلغ 50 مليون رينجت ماليزي في غضون ثلاث سنوات، كما قام بنك معاملات بوقف مبلغ 1 مليون رينجت ماليزي، بالإضافة إلى مساهمة موظفي البنك بمبلغ 74.040 رينجت ماليزي في حفل اعلانوقف معاملات سيلانجور. يتم إدارة الصندوق وتوجيهه بواسطة JPB إلى ثلاثة أقسام رئيسة كما هو موضح في الرسم البياني السابق.

يتولى (معاملات للاستثمار) والتي تعد -شركة إدارة أموال- استثمار أموال الصندوق بشكل مهني في المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لجني الأرباح. كما سيتم بعد ذلك توزيع 25% من الأرباح على PWS وسيتم إعادة 75% منها إلى JPS لإعادة توزيعها في الكيانات المحتاجة. إن القطاعين الرئيسيين المستهدفين من وقف سيلانجور معاملات كانا قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، سواء كانوا مسلمين محتاجين أم غير مسلمين. كما يعد هذان القطاعان المجال الرئيسي لتوزيع الأوقاف في تاريخ الدول الإسلامية. يعتقد مراد سيزاكا أن توزيع الأوقاف على العامة سيساعد في النهاية على تخفيف تكاليف المعيشة والإنفاق الحكومي.¹⁰

● البنك الوقفي

يمكن أن يطلق على بنك الوقف (بنك الفقراء والمحرومين). والذي يمكن اعتباره مباحاً شرعاً من خلال النظر في صلاحية الوقف النقدي، والحاجة إلى الوقف، والمستفيدين منه، وكذلك المجتمع. كما يمكن للبنك الوقفي المحافظة

¹⁰ Cizacka, M. Incorporated Cash Waqfs And Mudaraba, Islamic Non-Bank

على رأس المال الوقفي بسبب نموذج أعماله والرقابة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى إمكانية نموها قانونياً وعملياً.¹¹

تتمتع مؤسسات الوقف بإمكانيات غير ملحوظة لإنشاء بنك الوقف، إن كانت هناك إرادة قوية منهم. وبناء عليه فإنه يمكن لمؤسسة الوقف المساهمة بشكل كبير في المجتمع من خلال بنك الوقف. بحيث يمكن البنك مؤسسات الأوقاف من حل مشاكلهم الحالية سواء كانت متمثلة في عدم الكفاءة أو قلة السيولة، بل ويمكن أن يجعلهم أكثر اعتماداً على أنفسهم. وفي ضوء عدم الاستقرار الاقتصادي في جميع أنحاء العالم والتوزيع غير المتكافئ للثروة، يمكن للمرء القول بأن هناك حاجة ملحة لإحياء مثل هذه الأفكار القديمة النبيلة وتطويرها.

وفي الوقت نفسه ، يمكن أن يحمي البنك الوقفي أموال الوقف النقدي. كما يجب حماية جميع أموال الأوقاف النقدية من الخسائر وسوء التملك. ومن المؤكد أن للبنك الوقفي دوراً كبيراً في المحافظة على الأموال الموقوفة على وجه التأييد كما هو مطلوب شرعاً. وأن نشاط البنوك يكمن في الاستثمار في المشاريع من ذوي الخطورة المحدودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنوك هي مؤسسات تدير شؤونها وفقاً لقوانين وقيود صارمة. حيث إن البنوك تخضع أيضاً لقيود إضافية من البنك المركزي لحفظ رأس ماله. مع العلم أن تنظيم البنك الوقفي يتم وفقاً لمبادئ الوقف، بحيث يمكن الإشراف عليها من قبل هيئة استشارية شرعية. كما يمكن لمؤسسات الأوقاف الحصول على تمويلات من البنك الوقفي من أجل الاستثمار. وعند تسديد مبلغ التمويل، يمكن للبنك الوقفي الاستفادة من عائدات استثمارات مؤسسات الأوقاف التي قامت بإعادة تطوير الممتلكات الوقفية. وفي حالة عدم قدرة مؤسسة الوقف على الوفاء بالتزاماتها، فيمكن للبنك تمديد فترة السداد وإعادة هيكلة العقد، أو الاستحواذ على تلك الممتلكات الوقفية من أجل توفير إدارة أفضل لها. ويمكن لطرف ثالث مستقل إدارة تلك الممتلكات، بمجرد أن يستلم البنك رأسماله بالإضافة إلى الأرباح المتفق عليها.¹²

● تطبيقات الوقف الأخرى

1- قام بنك معاملات برهاد بتخصيص 100 مليون رنجت ماليزي لتطوير أراضي وقفية في عام 2018 من خلال التعاون مع UDA Waqf Sdn Bhd، وهي وحدة مملوكة بالكامل لـ UDA Holdings Bhd حيث حددت حوالي 120 هكتار من أراضي وقفية والتي سيتم تطويرها على

¹¹ Mohamad, Tahir, Towards and Islamic Social (Waqf) Bank.

¹² المرجع السابق

مدار عامين أو ثلاثة أعوام. إلى جانب ذلك، كان العقد قائم على الإجارة، حيث يقوم المجلس الديني الإسلامي للدولة (SIRC) في ولايات مختلفة بتأجير العقار للمشتري بسعر معين وبشروط متفق عليها خلال فترة الإيجار.

2- اجتمعت ستة بنوك إسلامية ماليزية من أجل التعاون لتعزيز الوساطة القائمة على القيم الأخلاقية في صناعة المصرفية الإسلامية ضمن قطاع الوقف، وكانت البنوك هي: بنك إسلام برهاد، بنك معاملات برهاد، افين بنك، بنك رعية، ماي بنك، و ار اتش بي بنك. حيث ركزت هذه المشاريع الوقفية على أربعة قطاعات وهي: التمكين الاقتصادي، والتعليم، والصحة، والاستثمار. وفي الوقت الحالي، وافقت ثلثي أعضاء على المشاركة في هذه المبادرة. كما أنشأت البنوك الإسلامية لجنة إدارة مشتركة لمراقبة المشاريع عن كثب.

3- قام بنك ار اتش بي وبالتعاون مع بيت المال ساراواك (TBS) بجمع أموال موقوفة كبادرة من البنك، حيث قام بيت المال ساراواك بفتح حساب مصرفي في بنك ار اتش بي لإيداع تلك الأموال فيها، وتم الاتفاق على أن تكون إدارة تلك الأموال مشتركة بين البنك وبيت المال ساراواك. هذا وقد شاركت ستة مؤسسات إسلامية في هذا التعاون، والتي أدت بدورها إلى تسهيل تحويل الأموال من قبل المتبرعين إلى المشاريع الوقفية.

4- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

5- صندوق الأوقاف للبنك الإسلامي للتنمية.

6- صندوق الأوقاف للاستثمار العقاري.

الخاتمة

وفي الختام، يمكن أن نقول أن منتج الوقف المنقول وغير المنقول يمكن أن يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والارتقاء الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية. كما يمكن للوقف النقدي على وجه الخصوص أن يلعب دوراً هاماً في تطوير نموذج جديد للوساطة المالية والمصرفية التي يمكن استخدامها لتحل محل النظام المالي القائم على الفائدة. إن فهم أهمية اللامركزية في إدارة الأوقاف، ستعزز من دور الأوقاف في توفير السلع والخدمات المطلوبة في الدول الإسلامية والدول من ذوي الأقليات المسلمة، كما أنها ستساعد الحكومات أيضاً في توفير هذه الخدمات دون تحمل أي تكلفة.

المراجع

1. Cizacka, M. (2004). INCORPORATED CASH WAQFS AND MUDARABA, ISLAMIC NON-BANK. Paper submitted during the International Seminar on Non-bank Financial Institutions, Kuala.
2. Finance, M. W. I., 2015. Waqf: realising the social role of islamic finance, Malaysia: MARKETPLACE, WORLD'S ISLAMIC FINANCE.
3. Global Islamic Finance Report 2015. – Waqf and Islamic Banking and Finance: The Missing link.
4. Hitay, S. & Salman, S., 2012. Integrating Zakat, Waqf And Sadaqah, Kuala Lumpur: IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
5. Hussain, M., Shahmoradi, S. & and Turk, R., 2015. An Overview of Islamic Finance , s.l.: International Monetary Fund
6. IFSB, 2018. Islamic Financial Services Industry Stability , Kuala Lumpur : Islamic Financial Services Board
7. Mohamad, Tahir (2011) Towards and Islamic Social (Waqf) Bank. International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 2, No. 5, October 2011
8. Ramli & Jalil (2014) Banking Model of Corporate Waqf: An Analysis of Waqf Selangor Muamalat.
9. Reuters, T., 2017. Islamic Finance Development , s.l.: ICD